

فإنه لا ينبغي أن يقال في الجملة
منه في كل وقت من الأوقات
بأنه لا ينبغي أن يقال في الجملة
منه في كل وقت من الأوقات
بأنه لا ينبغي أن يقال في الجملة
منه في كل وقت من الأوقات

وأحد الأولين يتعلق بفعل واحد بالاقول بالمتعلق والثاني
بالمقيد بالوقوع في ممد حول الأول في الأول ويبدو ويتبادر
وأنشأ من الأول والثاني فكان الأول متعلقاً بفعل واحد
والثاني يخص فلهذا أتاه متعلقاً بجملة والمثالين في الثاني
فيهما الوضوح لمتعلق المتعلق كالاول فيتم من متعلقين
لأنه لا يجوز أن يكلفه هنا المتين من قوله صاحب الكشاف
والبضايح والعلامة الشارح ومن تبعه في تفسيره
قوله تعالى كما رزقونا منها من ثمرة الآيات وقول الشارح
لأنه لا يجوز أن يكلفه عدم اتحاد المتعلقين لأن معنى الأول
والثاني عام وهو ابتداء الشيء ومعنى الثاني خاص فابتداء
التشاح مع عدم موافقة لتمامه من أول الفعل الظاهر
قاصر فافادة من الميم في هذا المقام لأن المفهوم من
الكلام كفاية بجهة العبارة على تقدير التام وإن كان لا يكفي
لأنه لا يجوز أن يكلفه من نفاحة من ثمرة وجود العبارة
المذكورة إذا لا يمكن التخصيص إلى قول بنحو العلم والآن
معنى حرف الوصل العموم والخصوص في تخصيص
والثاني

المثال فأكفي به عن شيرهم ومعناه أو كماله بالدليل على الحد
فيعتبر الأول بمنزلة العمل على القضاء والواقف أحد وجهي
اشتغال العمل في مجرى غيره وفيه حاجته ولم يتول
قضاء متعلق بغيره وما أذله بقولنا مهني واحد
لأن أحد جهل لا يفني عن الآخر فله يقال مررت بزيت بنجر
بإيقال يوم ولو جعل بدلا لكف بدلا للفعل وهو
لو يوجد كونه من النصحاء لكان في نحو مررت بزيت بنجر
ونحو نزلت الالف لالمرة ولا يقال ضربت يوم
لمجرد يوم السبت بإيقال يوم السبت ولا يصح البدل
لما الأول مثال لكون الالف منسوبة ومد حولها
مفعولاً بغير صريح والثاني لكونها محذوفين وسخو
مفعولاً في عكس ما يأتي من المثالين في الأثرين والوقت
لصوق مرمر واحد في حاليه واحده في بيانها وما استع
وفيها إن اريد بالواجب المدة فهو لا يمد لول النفاحة وإن
اريد بالثاني في جو مد لول فله امتناع كل ما يخص
بحافه ضربت يوم الجمعة أمام المسجد وأكلت من
ثمره من نفاحة فإلا لغيره في كلامه أو أن كانا معنى

فإنه لا ينبغي أن يقال في الجملة
منه في كل وقت من الأوقات
بأنه لا ينبغي أن يقال في الجملة
منه في كل وقت من الأوقات
بأنه لا ينبغي أن يقال في الجملة
منه في كل وقت من الأوقات